الثورة
السبت ١٦ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٤٥)

طريق «صعدة- ساقين- حيدان- الملاحيظ»

مشروع استراتيجي وتكميلي هام لشبكة الطرق الرئيسية في محافظة صعدة

استطلاع/خالد السفياني

،، قبل عقدين من الزمن كانت محافظة صعدة أسيرة عزلة قاهرة فرضتها التضاريس الصعبة والجبال الشامخة المنيفة التي جعلت من الانتقال بين المناطق والمديريات عبئاً كبيراً على مواطني المحافظة وجعلت من تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية المختلفة أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد ترك أثراً سلبياً على عملية التنمية الشاملة برمتها في هذه المحافظة النائية الحدودية...

وبرعاية من فخامة الرئيس القائد الرمز/علي عبدالله صالح خصوصاً بعد زياراته المتكررة لمديريات المحافظة وإطلاعه عن كثب على عملية التنمية في مختلف المناطق بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من المشاريع العملاقة في مجال الطرق كفلت تحقيق الترابط بين المناطق وخلق شبكة من الطرق الرئيسية الهامة، خلقت انفتاحاً كبيراً وسهلت الانتقال بين مديريات وعزل المحافظة في طليعتها الخط الدائري الشمالي خط صعدة- حرض المسمى بـ«خط الرئيس القائد» بطول ٢١٠ كيلومترات ليحقق عملية الاتصال بين ثمان مديريات حدودية هي «باقم، قطابر، منبه، غمر، رازح، شداء، الظاهر وصولاً الى حرض في محافظة حجة» وتلى هذا الإنجاز العملاق مشروع «خط صعدة- كتاف- البقع- خباش» بطول ١٧٦ كيلومتراً كفل ربط المناطق الشرقية في محافظة صعدة بعاصمة المحافظة، وتوالت عملية تنفيذ هذه المشاريع بتنفيذ مشروع «خط البقع- اليتمة- حزم الجوف» بطول ١٧١ كيلومتراً ومشروع «خط حرف سفيان- المراشي- برط- البقع» بطول ١٤٥ كيلومتراً وتم ربط خط باقم في منفذ علب ليلتقي مع الخط الدولي ظهران الجنوب..

وفي منتصف عام ٢٠٠٤م وجّهت الدولة بسرعة تنفيذ مشروع خط صعدة- ساقين- حيدان- الملاحيظ» بطول ١٠٠ كيلومتر ليمثل المشروع التكميلي لشبكة الطرق الرئيسية في محافظة صعدة، وقدرت التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ٥,٥ مليار ريال، وبدأ تنفيذ طبقة تقوية وتوسعة لخط صنعاء- صعدة «المرحلة الأولى» بطول ٨٧ كيلومتراً من صعدة حتى حرف سفيان» بعد أن مضى على تنفيذ المشروع أكثر من ٣١ عاماً تجاوز عمره الافتراضي «٢٥ سنة» ولم يعد قادراً على استيعاب حركة المركبات في هذا الشريان الهام الذي يربط العاصمة السياسية «صنعاء» شمال البلاد في مدينة صعدة بطول ٢٤٢كيلومتراً.

إهتمام بشبكات الطرق:-

إن هذه التوجهات الصائبة والحكيمة للدولة قد أثمرت مردودات إيجابية هامة على مستوى التنمية الشاملة في المناطق الشمالية للوطن، وكانت هذه المشاريع المنفذة في هذا المجال الهام «الطرق» محط تقدير وعرفان أبناء محافظة صعدة لدولة الوحدة ولفخامة الرئيس القائد حفظه الله على وجه الخصوص، وشكلت العنوان الأهم والأبرز لعطاءات الثورة والوحدة في هذه المناطق النائية والمحرومة لتخلق حياة جديدة وانتعاش وقفزات تنموية متلاحقة على مستوى المحافظة، و جاءت عملية بدء تنفيذ مشروع «صعدة- ساقين- حيدان-الملاحيظ» لتتوج هذه الانجازات الكبيرة وتخلق آمالاً في نفوس أبناء قضاء خولان عامر في أربع مديريات هي «سحار/ساقين/حيدان/الظاهر» بكسر أسوار العزلة الطويلة التي فرضتها الطبيعة بفعل التضاريس الصعبة والجبال المنيفة الشاهقة الشماء على أكثر من ١٥٠,٠٠٠ نسمة يتطلعون لكسب الرهان في التحدي القائم بين الطبيعة والإنسان.

خط تكميلي ومشروع إقليمي

وخط «صعدة- ساقين- حيدان- الملاحيظ» الذي يقطع صعدة باتجاه الغرب بطول ١٠٠ كيلومتر من المقرر عبوره عبر سلاسل جبلية صعدة في الازقول، الخوالد، خميس المحور، زبيد، مران، الظاهر، وصولاً من القمة الشاهقة الى قلب السهوب التهامية الشمالية الغربية في «الملاحيظ» الحدودية وهي مناطق عاشت سنوات طويلة من الحرمان نتاج غياب خطوط الطرق لتحد من تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية وتلبية احتياجاتها من المشاريع الضرورية الأساسية كـ«الكهرباء، المياه، الاتصالات، التعليم، الصحة» وتكبدت الدولة تكاليف ضخمة وكبيرة لتنفيذ مثل هذه المشاريع في هذه المناطق.

ومع بداية عام ٢٠٠٤م بدأت الأعمال لتنفيذ هذا المشروع الذي شهد جهوداً جبارة لتبلغ عملية التنفيذ ذروتها من قبل فرع المؤسسة العامة للطرق والجسور بصعدة بدعم من وزارة الأشغال والمؤسسة العامة للطرق والجسور وقيادة محافظة صعدة، حيث وصلت عملية الشق أطراف ساقين في كيلو ٣٩ ووصول أعمال الردم والتوسعة الى كيلو ٢٠ وتم تنفيذ طبقة الاسفلت من نقطة البداية في اتجاهين «علاف، الازقول» بطول ٢٠ كيلومتراً حيث ومن المقرر لهما الالتقاء في كيلو ٢٠ ليتم استئناف المشروع في اتجاه واحد صوب جبال خولان عامر الشاهقة، وبذلت إدارة الطرق ممثلة في المهندس/عبدالله يحيى راصع جهوداً متميزة دفعت قيادة المحافظة ممثلة في اللواء/يحيى علي العمري-محافظ صعدة الى وضع كل امكانيات المحافظة لإنجاح الجهود المبذولة ومعالجة الصعوبات لدفع مستوى الانجاز المتميز وزخم التنفيذ لهذا المشروع العملاق والتنموي والخدمي الاقليمي الذي تتجاز أهميته ومردوداته مئات المرات من إجمالي تكاليف إنجازه وتنفيذه.

احتياج لتفعيل الانجاز

وفي الوقت الذي كان أبناء المناطق يتطلعون لتفعيل مستوى الإنجاز ومواصلة الأعمال بنفس الوتيرة خلال العام الحالي ٢٠٠٥م تم تعيين إدارة جديدة لفرع الطرق والجسور بصعدة تنقصها القدرة والخبرة الكافية لينعكس سلباً على مشاريع الطرق المختلفة الجارية التنفيذ في المحافظة عموماً وعلى هذا المشروع بوجه خاص ليتراجع مستوى التنفيذ ونسبة الإنجاز وتمضي عملية التنفيذ ببطء شديد نتاج الإعتماد على مقاولين محليين «مقاولي الباطن» محدودي الإمكانيات والقدرات والمعدات والخبرة ليحد من مستوى التنفيذ والإنجاز، خاصة وإدارة الطرق الجديدة مكتبية أكثر من كونها ميدانية قادرة على وضع الحلول والمعالجات وتفعيل مستوى الأعمال وبهدف التعرف على الصعوبات والأسباب الداعية ليتراجع تنفيذ المشروع وتتعثر مشاريع الطرق الجارية التنفيذ بشكل عام قمنا بزيارة لفرع الطرق والجسور بصعدة، وللأسف لم نجد إجابة واضحة من مدير الفرع موضحاً أنه لا يتحدث مطلقاً إلا في المناسبات الوطنية عن المشاريع المنفذة واقترح حلول عيد الوحدة القادم لتوضيح ذلك.

لقد كتب للأخ الوزير المهندس/عبدالله حسين الدفعي- وزير الأشغال العامة رئيس المؤسسة العامة للطرق والجسور زيارة مناطق هذا المشروع في عام ١٩٩٩م حيث حضر بعض الفعاليات الوطنية المقامة في مدينة ساقين آنذاك، ومما لاشك فيه أن معالي الوزير قد أدرك أهمية وضرورة استكمال تنفيذ إنجاز هذا المشروع الاقليمي الهام مدركاً معاني وأبعاد اهتمام القيادة السياسية بالمشروع وتوجيهاتها بسرعة تنفيذه، ويتعشم أبناء المديريات والمناطق المستفيدة من المشروع في معالي الوزير الشاب إعطاء هذا المشروع لفتة كريمة وبحث السبل الكفيلة بتفعيل مستوى الإنجاز ليتم استكمال هذا المشروع وفق برنامجه الزمني وبمايكفل تحقيق الاستفادة المثلى منه خاصة و هو في مقدمة المشاريع الضرورية التي تحتاجها المحافظة.

□ أحد مشاريع الطرق الحديثة - صعدة

مدير فرع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بمحافظة إب

اخضاع انتاج المنشآت الصناعية والغذائية لمختبرات الهيئة يوفر الحماية للمستهلك

لقاء/حسن الصبري

يقوم فرع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بمحافظة إب بدور رقابي وتشريعي في آن واحد، ومزيد من تسليط الضوء على أهداف الهيئة ونشاطها في محافظة إب، التقيت الأخ محمد عبدالواحد آل قاسم- مدير عام فرع الهيئة في محافظة إب الذي تحدث في البداية عن أهداف الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس فقال:

الأهداف العامة للهيئة نوجزها في الآتي:

١- دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية ومساعدة الصناعات الوطنية والمنتجين المحليين من خلال توفير المواصفات القياسية المناسبة، ولضمان جودة المنتجات وتعزيز قدرتها على اضافة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية.

٢- توفير الحماية الصحية والاقتصادية والبيئية للوطن والمواطنين، من خلال التأكد من مطابقة السلع المحلية والمستوردة للمواصفات القياسية المعتمدة.

٣- دعم المصدرين للمنتجات المحلية بتوفير البيانات اللازمة للمواصفات القياسية الخاصة بهذه المنتجات في الدول المختلفة.

٤- إعداد واعتماد مواصفات قياسية معتمدة إلزامية واختيارية، وعيارات قانونية للمصوغات، لمحاربة مظاهر الغش والتضليل والحد من ظاهرة التهريب، والاستيراد العشوائي لكل ما يخالف المواصفات والمقاييس المعتمدة والعيارات القانونية للمصوغات.

٥- نشر الوعي بين المواطنين عن مدى الأضرار الناجمة عن استهلاك المواد والسلع غير المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

■ محمد عبدالواحد آل قاسم

مهام منجزة

● وعن أبرز المهام التي أنجزها الفرع قال:

تم النزول الميداني الى المنشآت الصناعية الغذائية للرقابة عليها، وأخذ عينات مختبرية لتحديد مدى مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة، وإلزامهم بضرورة الحصول على شهادة ممارسة التصنيع الجيد GMP، وعددها ثمان منشآت بمحافظتي إب وذمار وتقدمت أربع منشآت للحصول على هذه الشهادة، وسيتم منحها بعد استكمال بعض المعالجات الفنية وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيال المخالفين.

كما تم النزول الميداني الى محطات تعبئة المياه المعالج جزئياً، وعددها سبع محطات داخلية وتوزيع المواصفات القياسية عليهم، وإلزامهم بالإنتاج وفق شروط ومتطلبات هذه المواصفات، وأخذ ٦عينات مختبرية لفحصها بمختبرات الهيئة ووجدنا بعض المخالفات، وتم تصحيح البعض منها، كما تم إيقاف إنتاج إحدى المحطات وإحالة محطة أخرى الى النيابة العامة نظراً لعدم التزامها بالإنتاج وفق شروط ومتطلبات المواصفة القياسية المعتمدة..

بالاضافة الى النزول الى معامل تكرير وتعبئة الملح:- وتم التفتيش عليها وأخذ عينات مختبرية للفحص، وعددها سبعة معامل في محافظتي إب وذمار.

وعند وصول نتائج الفحص وجد في معظمها نقص في مادة اليود المضاف عند الحد الأدنى المسموح به وفق شروط المواصفة القياسية.. ونحن بصدد اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة حيال ذلك.

وكذا النزول الى معامل الحلويات والآيسكريم، والتفتيش على المواد الأولية المستخدمة في التصنيع، ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية وسيتم توزيع هذه المواصفات لهم، وإلزامهم بتطبيقها..

الى جانب زيارة مخازن تجار الجملة وتم ضبط وتحريز المنتجات المخالفة، وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي، وللأسف قام بعض التجار بالتصرف ببعض الكميات المخالفة والمحرزة، وتم إحالتهم الى النيابة العامة وعددهم ثلاثة تجار.

كما تم ضبط كميات كثيرة من التمور في شهر أكتوبر غير ملتزمة ببطاقة البيان حيث وصل عددها الى حوالي ١٢٣ محلاً، وبعد الكشف الظاهري عليها وتحديد سلامتها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، تم الافراج عنها بعد أخذ تعهدات منهم بعدم حيازة أو عرض منتجات مخالفة لبطاقة البيان مرة أخرى.. تم تقديم استشارات فنية للمنشآت والمعامل الصناعية، بهدف رفع كفاءتها وتحسين منتجاتها.

□ كميات كبيرة من التمور تمت مصادرتها لعدم مطابقتها لمعايير المواصفات والمقاييس.

منتجات منتهية

●هناك منتجات منتهية ومجهولة بلد التصنيع فهل يقوم فرع الهيئة بحملات تفتيش للأسواق؟

- بالنسبة للمنتجات المنتهية الصلاحية، فهي من اختصاص وزارة الأشغال «إدارة صحة البيئة»... وبالنسبة للمنتجات التالفة، والمجهولة المنشأ فإننا نقوم بحملات تفتيش ميداني على هذه السلع، فإن وجدت في مخازن التجار فيتم تحريزها، وأخذ عينات منها للفحص في ديوان عام الهيئة، فإن كانت صالحة للاستخدام الآدمي يتم الإفراج عنها، وإن كانت غير صالحة للاستهلاك أو مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة فيتم الإحالة الى النيابة العامة لإتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، كما يقوم ديوان عام الهيئة بإصدار تعاميم الى جميع فروعه باتخاذ الاجراءات اللازمة، وكذا التوجيه والطلب الى صحة البيئة بسحب هذه السلع من الأسواق.. ويتم الاعلان عنها في الصحف، حيث وقد قامت الهيئة بذلك أكثر من مرة.

مشاكل وصعوبات

● ماهي المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل فرع الهيئة بالمحافظة؟

- هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تعترضنا أثناء العمل الميداني من أبرزها:-

١- جعل بعض المعنيين والمتنفذين لمهام واختصاص الهيئة:-

ولكن سرعان ما يتم احتوائها بتعاون وتشجيع قيادة المحافظة، ابتداءً بالأخ المحافظ ونائبه، والوكلاء، وكذلك أقسام الشرطة..

وبفضل تعاون ودعم الأخ المدير العام في صنعاء.. الدعم المادي والمعنوي حيث وقد قام الأخ مدير عام الهيئة بالتواصل مع الأخ المحافظ تليفونياً وكتابياً، حيال مشكلة واجهتنا أمام أحد المتنفذين البارزين في المحافظة لجهله بمهام واختصاصات الهيئة.

٢- التدخل في بعض مهام واختصاصات الهيئة من قبل بعض الجهات.

٣- الإشكال أو الغموض في كيفية التعامل تجاه بعض القضايا.

فيتم التواصل مع الديوان العام، وبالأخص الأخ المهندس/أحمد أحمد البشة- نائب مدير عام الهيئة والذي لا يألو جهداً في النصح والارشاد، والمشورة القانونية في كل الأمور، ومختلف القضايا بشتى أنواعها وأشكالها، فالتواصل معه شبه يومي، فبفتينا وبرشدنا برحابة صدر تتسع للجميع وبدون استثناء.

مصطلحات

● ماذا تعني المصطلحات التالية التقييس، المواصفات القياسية، ضبط الجودة ، علامة الجودة، شهادة المطابقة، شهادة ممارسة التصنيع الجيد؟

أ- التقيس: هو الفعالية المتعلقة بوضع وتطبيق القواعد والاشتراطات لغرض تنظيم أي نشاط من الأنشطة يحقق مصالح الأطراف المعنية.

ب- المواصفات القياسية: هي وثيقة تحدد قواعد أو ارشادات أو خصائص المنتج أو طرف الإنتاج، أو أنظمة إدارة الجودة المعدة للاستخدام العام والمتكرر.

ج- ضبط الجودة: مجموعة من العمليات تهدف الى تحسين الجودة، وتقديم الإنتاج الى مستوى اقتصادي أفضل لينال رضى الزبون.

د- علامة الجودة: علامة تعتمدها الهيئة، لتدل على مطابقة السلعة للمواصفة القياسية الخاصة بها، وتمنح الهيئة هذه العلاقة للسلع والمنتجات والخدمات المطابقة للمواصفات القياسية اليمنية المعتمدة.

هـ شهادة المطابقة: وثيقة صادرة عن الهيئة أو الجهة المانحة لشهادة المطابقة المقبولة من الهيئة تشهد بأن المنتج أو طرف الإنتاج أو أنظمة إدارة الجود مطابقة للمواصفات القياسية أو للقواعد الفنية المحددة.

و- شهادة ممارسة التصنيع الجيد GMP:

وثيقة صادرة عن الهيئة تشهد بأن المنشأة قد استوفت الشروط والمتطلبات الخاصة بالتصنيع الجيد.

خطة مستقبلية

● ماهي الخطة المستقبلية للفرع؟

- الخطة المستقبلية للفرع:

١- تكثيف النزول الميداني للأسواق والمحلات التجارية للرقابة المستمرة والمتواصلة.

٢- رفع كفاءة الكادر الوظيفي من خلال الدورات المتعددة داخل الديوان العام.

٣- زيادة الكادر الوظيفي للفرع، لتحقيق المهام المناطة بالفرع بالصورة المطلوبة.

٤- نشر الوعي لدى المواطن بأهمية التعاون مع الفرع والتفاعل الكامل معه من خلال النشرات والاجتماعات واللقاءات بمختلف الشرائح الوطنية.

٦- التواصل مع الجهات ذات العلاقة للحد من ظاهرة الازدواجية في العمل، والتداخل في الاختصاصات.

عدم التدخل

● كلمة تود قولها في نهاية اللقاء؟

- ما أود قوله هو التنويه الى الجهات المعنية بعدم التدخل بالأعمال المناطة بالهيئة، وحث الأخوة المواطنين بالتعاون مع الهيئة اليمنية بابلاغها بأي مخالفات تحدث في الأسواق، حتى يصبح العمل تكاملي بين المواطن والهيئة، ولتقوم الهيئة بعملها بالصورة المرضية والمجدية، ولما فيه خدمة الوطن والمواطن.